

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٣٧٧**

الأربعاء، ٢٢ شباط/فبراير، ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٥٥

نيويورك

الرئيس:	السيد بولتُن	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد منونغي
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد وانغ غوانيغا
	غانا	السيد كرستيان
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد بيابرو – إبورو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد باي
	اليابان	السيد أومورا
	اليونان	السيدة ببدوبولو

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

06-24880 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جيرار لاتورتو، رئيس الوزراء المؤقت لجمهورية هايتي.

تقرر ذلك.

أرجو من ممثل المراسم وخدمات الاتصال أن يصحب دولة السيد جيرار لاتورتو، رئيس الوزراء المؤقت لجمهورية هايتي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد جيرار لاتورتو، رئيس الوزراء المؤقت لجمهورية هايتي إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد خوان غابرييل فالديس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد فالديس إلى شغل مقعد في جانب قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أعطي الكلمة للسيد جيرار لاتورتو، رئيس الوزراء المؤقت لجمهورية هايتي.

السيد لاتورتو (هايتي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لي هنا اليوم، التي لا تسمح لي بتقديم معلومات عن هايتي من مصادرها الأولية فحسب، ولكنها أيضا تتيح لي الفرصة لتصحيح الإنطباع الخاطئ الذي تعطيه أحيانا العناوين الرئيسية للصحافة العالمية، التي طالما تعودت على عكس صورة سلبية لهايتي، والتي يصعب عليها أحيانا فهم ونقل التغييرات الحقيقية العميقة التي ظلت تحدث في ذلك البلد، وخاصة خلال السنتين الأخيرتين من عملية الانتقال الديمقراطي.

وأود أن أشكر على وجه الخصوص مجلس الأمن وكذلك المجتمع الدولي، الذي لم يتردد مرة واحدة خلال سنتين في أن يهب لنجدة بلدي. فالواقع أن المجلس اتخذ عددا من القرارات التي مكنت من إنشاء بعثة للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومكنت من التعاون مع هايتي. وأود على وجه الخصوص أن أشكر المجلس على أحدث قراراته — القرار ١٦٥٨ (٢٠٠٦).

وأود أن أنقل امتنان شعب هايتي للبلدان الـ ٤٣، التي تمثل جميع القارات، والتي تسهم بقوات ورجال شرطة لضمان استقرار البلد. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر مرة أخرى الإعرب عن تعازينا ولأنقل مؤاساتنا لشعب هايتي فيما يتعلق بأولئك الجنود التابعين للبعثة — جنود السلام — الذين جادوا بأرواحهم في إنجاز مهمتهم النبيلة. وأود أن أعرب على وجه الخصوص عن تعازي لحكومة وشعب البرازيل فيما يتعلق بوفاة الفريق أول البرازيلي الذي قتل في ظروف نعلمها.

إن روح التضامن هذه من شعب هايتي لها قيمة حقيقية، خاصة في أوقات التوتر، مثل الوقت الذي وجهت

فيه اهامات فأدت تلك الروح إلى تحسن في العلاقات بين قوات البعثة والشرطة الوطنية الهايتية وساعدت خصوصا على جعل عملهما المشترك أكثر فعالية.

وينبغي أيضا أن أهنئ بصفة خاصة الممثل الخاص للأمين العام، السفير خوان غابرييل فالديس، الذي، بصفته الرئيس المدني للبعثة، استطاع إقامة علاقات مع مختلف قطاعات المجتمع الهايتي — في القطاعين العام والخاص على السواء — مما مكن حقا من تحقيق مستوى أعلى من الفعالية في الأعمال التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وبعد انقضاء سنتين من مرحلة انتقالية كانت زاخرة بالأحداث بأكثر مما نود، حان الوقت لجرد الحساب. ويعلم المجلس أن المهمة الرئيسية التي تواجه الحكومة الانتقالية كانت تتمثل في تنظيم انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة وشفافة و، الأمر الأهم، شاملة للجميع بمشاركة جميع الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي.

وبوسعي أن أبلغ المجلس ظهر هذا اليوم بأن تلك المهمة قد أنجزت بنجاح أكثر مما كنا نصبو إليه. وكانت هناك تهديدات عديدة لعقد الانتخابات — وفي المقام الأول المشاكل المؤسسية والتنظيمية، التي جعلت الناس يخافون، حتى آخر دقيقة، من قد يستحيل إجراء الانتخابات بصورة ناجحة.

وأود أن أشكر مجلس الأمن، الذي أصدر في الشهر الماضي بيانا من رئيسه، سفير تنزانيا. والواقع أن المجلس دعم عقد الانتخابات، التي كان من المقرر لها أن تجرى في موعد أقصاه ٧ شباط/فبراير.

وكانت هناك مشاكل أخرى أيضا ، مثل انعدام الأمن، الذي أثر على عدد من أحياء العاصمة. وكنا نخشى لوقت طويل من أن يؤدي عدم الأمن إلى معدل مشاركة منخفض جدا، وهو، كما يستطيع المجلس أن يتصور، كان يمكن أن يقوض شرعية العملية. ولكن، من حسن الطالع، قامت بعثة الأمم المتحدة بعمل رائع و، بفضل التعاون مع الشرطة الوطنية، بقيادة السد ماريو أندريسول، استطعنا المحافظة على مستوى من الأمن مكن الشعب من الذهاب والتصويت بأعداد ضخمة.

وأوردت جميع التقارير الإعلامية أن شعب هايتي من جميع مناكب الحياة قد صوت بأعداد ضخمة في يوم الانتخابات. وهو بالطبع فعل ذلك لأن الأمن كان متوفرا، ولكن كان هناك سبب آخر أيضا: لقد وثق سكان هايتي بالحكومة الانتقالية، التي كررت التأكيد، في مناسبات عديدة، على حيادها فيما يتعلق بعملية الانتخابات. وكان الهايتيون يعلمون أن أصواتهم سيكون لها أثر وأنه لن تكون هناك محاولة من جانب الحكومة للتلاعب بتعبيرهم عن إرادتهم.

ومرة أخرى، ينبغي أن نقول إن النتائج فاقت كل توقعاتنا. كانت نسبة المشاركة أكثر من ٦٥ في المائة من الناخبين المسجلين. وكما يعلم المجلس، قلما تتحقق هذه النسبة، حتى في البلدان ذات التقليد الديمقراطي الطويل.

ولكن شعب هايتي فهم — وذكرت له الحكومة أيضا — أن السبيل الوحيد الذي يمكننا من إحداث تغيير في هايتي هو التصويت. وأنا شخصيا ذكّرت شعب هايتي، في مناسبات عديدة، أن هناك سلاحا واحدا فعالا بحق لإحداث التغيير المنشود، ألا وهو ورقة الاقتراع. وبرهن شعب هايتي على هذا بطريقة تدعو الى الإعجاب.

وجرت الانتخابات على نحو سلس، مع شيء من التأخير في بداية العمليات. وكان هذا في المقام الأول نتيجة للافتقار إلى القدرة التنظيمية لدى جميع المؤسسات الهايتية. وبدلا من البدء في الساعة ٦/٠٠ بدأ التصويت بحق في

حوالي الساعة ٨/٣٠ أو الساعة ٩/٠٠. ورغم كل شيء، أثبت الناخبون الهايتيون أنهم شديدو الصبر. ولكم أن تتصوروا الناخبين الذين خرجوا من ديارهم في الساعة ٣/٠٠ صباحا، وساروا أحيانا على الأقدام لمدة ساعتين للوصول في الساعة ٥/٠٠ إلى مركز للتصويت لم يفتح أبوابه حتى الساعة ٩/٠٠. ومع ذلك كان كل ما عساكم أن تفعلوه هو أن تروا البهجة على وجوه الناخبين. ولم يكن هناك أي دليل على فروغ الصبر، ولم يكن هناك دليل أيضا على العنف. والواقع أن عددا كبيرا من الصحفيين الأجانب الذين كانوا يتوقعون أن يروا الدماء والعنف في بورت — أوف — برنس في ذلك اليوم تساءلوا قائلين "ماذا أتينا لكي نرى في هذا البلد؟ إنه لا يحدث شيء". كما لو أنه لا يحدث شيء إلا إذا كان هذا الشيء سيئا. حسنا، لقد أبدى أبناء هايتي، لدهشة العالم الكبيرة، حسن نيتهم وأبدوا في المقام الأول ثقتهم في العملية الديمقراطية وأنهم سلموا بالحاجة إلى التصويت لمرشح من اختيارهم.

وأدى الاهتمام بالشفافية في تنظيم الانتخابات تقريبا إلى انعدام الفهم من جانب الشعب. لماذا؟ لأنه مع استخدام التكنولوجيا المتطورة نسبيا لأول مرة في حملة انتخابية، قرر المجلس الانتخابي، بمساعدة منظمة الدول الأمريكية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، عدم إعلان النتائج مرة واحدة عند الانتهاء من جمع كل ورقات الاقتراع. لقد قرروا الإعلان عن النتائج بطريقة جزئية، وأدى هذا إلى مشكلة كبيرة.

وكيف حدث هذا؟ حسنا، لقد بدأ إعلان النتائج الجزئية في بورت — أوف — برنس التي كان فيها السيد رينيه بريفال، دون شك، أكثر المرشحين شعبية. واستطاع في بعض الأحياء في بورت — أوف — برنس أن يحصل على ٨٠ أو ٨٥% تقريبا من الأصوات. ولكن مع الابتعاد عن بورت — أوف — برنس، ومع ورود الأصوات من داخل البلد، تناقصت هذه النسبة. ثم أعلن مدير المجلس الانتخابي المؤقت أيضا أن النتائج ستعلن في غضون ثلاثة أيام. ومضت خمسة أيام بدون أن يتمكن المجلس من الحصول على النتائج النهائية. وانخفضت النسبة المئوية التي حصل عليها السيد بريفال في كل مرة. وتسبب هذا في حدوث مشكلة. إذ ظن السكان أن الوقت الذي انقضى بعد الأيام الثلاثة كان وقتا أرادت الحكومة أن تستغله في تجريد السيد بريفال من النصر الذي حققه.

وعلى الرغم من توجيه رسالة إلى الأمة أوضحت فيها للشعب أن الحكومة محايدة تماما وأنها ستحترم إرادة الشعب، لم يصدق الشعب هذا، وتعكر صفو الأمور تقريبا. ولكن كان مما بعث على السعادة أن استطاع المجلس الانتخابي المؤقت، بحكمته، أن يصل إلى صيغة أتاحت الفرصة لإعلان النتائج بتشاطر بطاقات الاقتراع الفارغة بطريقة تناسبية. وقد يلزم هنا توضيح هذه المسألة.

يقتضي دستورنا عد كل ورقات الاقتراع الفارغة دون تحديد طريقة العد. وكان هناك أحيانا في بعض مراكز التصويت ما يقرب من ٤٠% من ورقات الاقتراع الفارغة. وأنا واثق الآن أن جميع الأعضاء يدركون أن بطاقات الاقتراع الفارغة وسيلة لكي يعرب بها الناخب الواعي عن الرفض. ولكن هذا ليس هو الحال في هايتي. تصوروا، كما قلت منذ بضع دقائق. هؤلاء الناخبين الذين خرجوا من ديارهم في الساعة الثالثة صباحا، والذين ساروا أحيانا على أقدامهم لمدة ساعتين أو ثلاث وانتظروا لمدة ثلاث ساعات من أجل التصويت. ويمكن أن يخمن المرء أنهم لم يفعلوا ذلك لمجرد أن يقدموا ورقة اقتراع فارغة. كان ذلك لكي يعربوا عن إرادتهم.

وتم في نهاية المطاف إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية وأُعلن أن السيد رينيه بريفال الرئيس السابق للجمهورية،

وزعيم حزب ليبوا، ورئيس الوزراء السابق إبان حكم السيد أرستيد هو الفائز في الانتخابات بنسبة ٥١,٢ في المائة من الأصوات المدلى بها. ولم يحصل المرشح الذي أتى في المرتبة الثانية من بعده إلا على ١١ في المائة فقط من الأصوات. واعتقد أن اختيار الشعب الهايتي كان واضحا لا لبس فيه ووفقا لتفسير قانوني للدستور.

وهكذا أصبح لنا رئيس منتخب سيؤدي اليمين القانونية في ٢٩ آذار/مارس الذي يوافق عيد الدستور. وهذا فيما يتعلق بنا سبيل بندي به بطريقه رمزية أن هايتي تعود الى الأخذ بنظام دستوري. وستجرى جولة ثانية من الانتخابات في ١٩ آذار/مارس لانتخاب النواب وأعضاء مجلس الشيوخ، وسيؤدي رئيس الجمهورية اليمين القانونية أمام البرلمان. ونأمل ألا تحدث أي مشاكل، وأن تجرى الجولة الثانية في ١٩ آذار/مارس كما كان مخططا، وأن يتسنى نقل السلطة في ٢٩ آذار/مارس.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كيما أدعو مجلس الأمن لزيارة هايتي كما فعل منذ بضعة أشهر. ولو تمكن المجلس من أن يكون معنا في بورت — أوف — برنس للاحتفال بهذا الانتصار للديمقراطية، سيكون هذا دون شك دلالة هامة على دعم المجتمع الدولي للعملية الديمقراطية. وسنحتاج إلى ذلك الدعم لأن شعب هايتي الذي ود أن يعرب عن تمسكه بمبادئ الديمقراطية يحتاج اليوم إلى دعم المجتمع الدولي كيما يواصل تحركه في ذلك الاتجاه. والانتخابات، كما يدرك أعضاء المجلس، ليست إلا خطوة أولى على السبيل الطويل الذي يمكن أن يؤدي بنا الى الاستقرار، والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والديمقراطية، كما يعلم الأعضاء، ليست مجرد تنظيم انتخاب ما، مهما كان حرا. ويتعين علينا الآن أن نعمل من أجل ترسيخ المؤسسات الديمقراطية وتعزيزها. وأنا أطالب بالفهم والتضامن من كل الموجودين هنا. إننا سنحتاج إلى أن يرافقنا المجتمع الدولي في مسيرتنا لمدة من الوقت. وينبغي أن لا يقع المجتمع الدولي في نفس الخطأ الذي ارتكبه منذ ١٠ سنوات بترك هايتي تواجه مصيرها بعد تنصيب حكومة منتخبة لها. وتخطو الديمقراطية الآن أول خطوات لها في بلدي. وهو يحتاج إلى أن يكون هناك من يرافقه في مسيرته ومن يدعمه كيما ينمو، ويتطور، ويصبح في المقام الأول لا سبيل إلى عكس اتجاهه.

وأرحب بقرار مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لمدة ستة أشهر. ولكني اعتقد بصفة خاصة أن التغييرات الجديدة المحتملة لدعم البعثة يتعين النظر فيها مع الحكومة الجديدة. والواقع أن القرار ١٦٥٨ (٢٠٠٦) ينص على ذلك بوضوح شديد.

ولكن ذلك لا يمنعنا من أن نبدأ بالتفكير في عدد من أنشطة ما بعد الانتخاب — ولا سيما المساعدة التي يتعين تقديمها للمؤسسات الديمقراطية الجديدة، مثل البرلمان الذي سيحتاج أعضاؤه إلى التدريب، والمجالس البلدية والمجتمعات المحلية. فالديمقراطية الحقيقية يجب أن تبدأ بالمجتمعات المحلية، وأن تتواصل على مستوى الكوميون، وأن تبلغ مستوى مجلس الشيوخ والإدارات، وأن تصل في نهاية المطاف إلى مستوى رئيس الجمهورية إذا أردنا أن تكون هناك إدارة ديمقراطية للشؤون العامة.

وللأمم المتحدة من قبل بعثة في هايتي تدرس التغييرات التي يتعين إجراؤها لكفالة أن يكون هناك عدد معين من أنشطة ما بعد الانتخابات لتعزيز البرلمانيين الجدد، والمسؤولين المنتخبين حديثا، والعمد الجدد. ثم يتعين علينا بعد ذلك أن ننشئ مجلسا انتخابيا دائما، وبهذا نحول المكاسب التي تحققت من العملية الجارية الآن الى مكاسب دائمة.

وسنحتاج أيضا إلى هذه المساعدة في مجال نظام إقامة العدل. وإذا كانت هناك نقطة ضعف لا تزال قائمة في هايتي حتى اليوم، فهي بالتأكيد النظام القضائي وضرورة توفير التأهيل الفني للشرطة الوطنية. هاتان هما النقطتان الهامتان اللتان نود أن يفكر فيهما المجلس قليلا في الوقت الذي يتخذ فيه قراراته بشأن هايتي في المستقبل: التأهيل الفني للشرطة، وإصلاح النظام القضائي.

لقد حاولنا جاهدين في الحكومة الانتقالية أن نحسن نوعية الإدارة الاقتصادية الصالحة. وآمل أن تمضي الحكومة الجديدة في نفس الاتجاه، ولكنها ستحتاج إلى دعم المجتمع الدولي لها في هذا المجال أيضا. ومن المعلومات التي حصلت عليها ليلة البارحة، بعد اجتماع البنك الدولي بشأن مستقبل هايتي الذي عقد بالأمس في واشنطن، أعتقد أن جميع المانحين سلموا بالحاجة إلى وضع برنامج لدعم الديمقراطية في هايتي بعد الانتخابات.

ولقد اتفقنا من قبل في بروكسيل، في آخر اجتماع لنا مع الاتحاد الأوروبي، على تمديد إطار التعاون المؤقت إلى ما يتجاوز أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الموعد المزمع في بادئ الأمر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وهنا مرة أخرى أناشد المجتمع الدولي أن يستعرض على سبيل الاستعجال آليات المساعدة والتعاون الدوليين. ويجب أن نتجنب بأي ثمن نشر مشاريع صغيرة هنا وهناك، ويجب أن نتقدم بخطة إنمائية شاملة يمكن مناقشتها مع الحكومة المنتخبة حديثا.

وأنا مقتنع من قبل بأننا سنحتاج في هايتي في الأشهر القادمة إلى عدد أقل من العسكريين ولكننا سنحتاج إلى عدد أكبر من المهندسين – عدد أكبر بكثير من الرجال والنساء المكرسين لحل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأود أن أكرر تأكيد ما ذكره الكثيرون من قبلي: إن السبب الجذري لمشاكل عدم الاستقرار في هايتي لا يتطلب حلولا عسكرية فحسب. ويجب علينا أن نبحث عن السبب الجذري العميق لعدم الاستقرار في الفقر، والبطالة، وعدم المساواة الاجتماعية الموجودة في هايتي.

ولأنني اليوم هو بالتأكيد آخر فرصة لي للتكلم أمام مجلس الأمن، أود أن يحيط جميع الأعضاء علما بهذه النقاط حتى يتسنى في البرامج التي سيتم وضعها إيلاء أولوية عالية للهياكل الأساسية الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي.

وأخيرا أود فقط أن أعرب للمجلس عن سروري إزاء التعاون الذي قدمه المجلس إلى بلدي على امتداد السنتين الماضيتين – تعاون من جانب كل أعضاء المجلس دعما لما اتخذناه من إجراءات. وآمل أن يستمر هذا التعاون وأن يواصل المجتمع الدولي بأسره دعمه لهايتي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس الوزراء لاتورتي على بيانه.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أعرب باسم مجلس الأمن عن تقديرنا لرئيس الوزراء المؤقت لجمهورية هايتي لحضوره للتكلم في المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥